المحكمة الكبرى
بالرياض

بسم الله الرحمن الرحيم

مشروع المحكمة الكبرى بالرياض

مقدمة

وافق المقام السامي الكريم على إنشاء مبنى المحكمة الكبرى بالرياض بناءً على ما رفعه صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، بتكلفة إجمالية قدرها ٠٠٠ر٠٠٠ر١٩٨ ريال شاملةً نزع الملكيات اللازمة.

وقد تفضل صاحب السمو الملكي رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بتوقيع عقد تنفيذ المشروع في ١٦ رمضان ١٤١٨هـ ،وبدأت أعمال التنفيذ في شهر ذي الحجة من عام ١٤١٨هـ وانتهت الأعمال في شهر رمضان من عام ١٤٢١هـ.

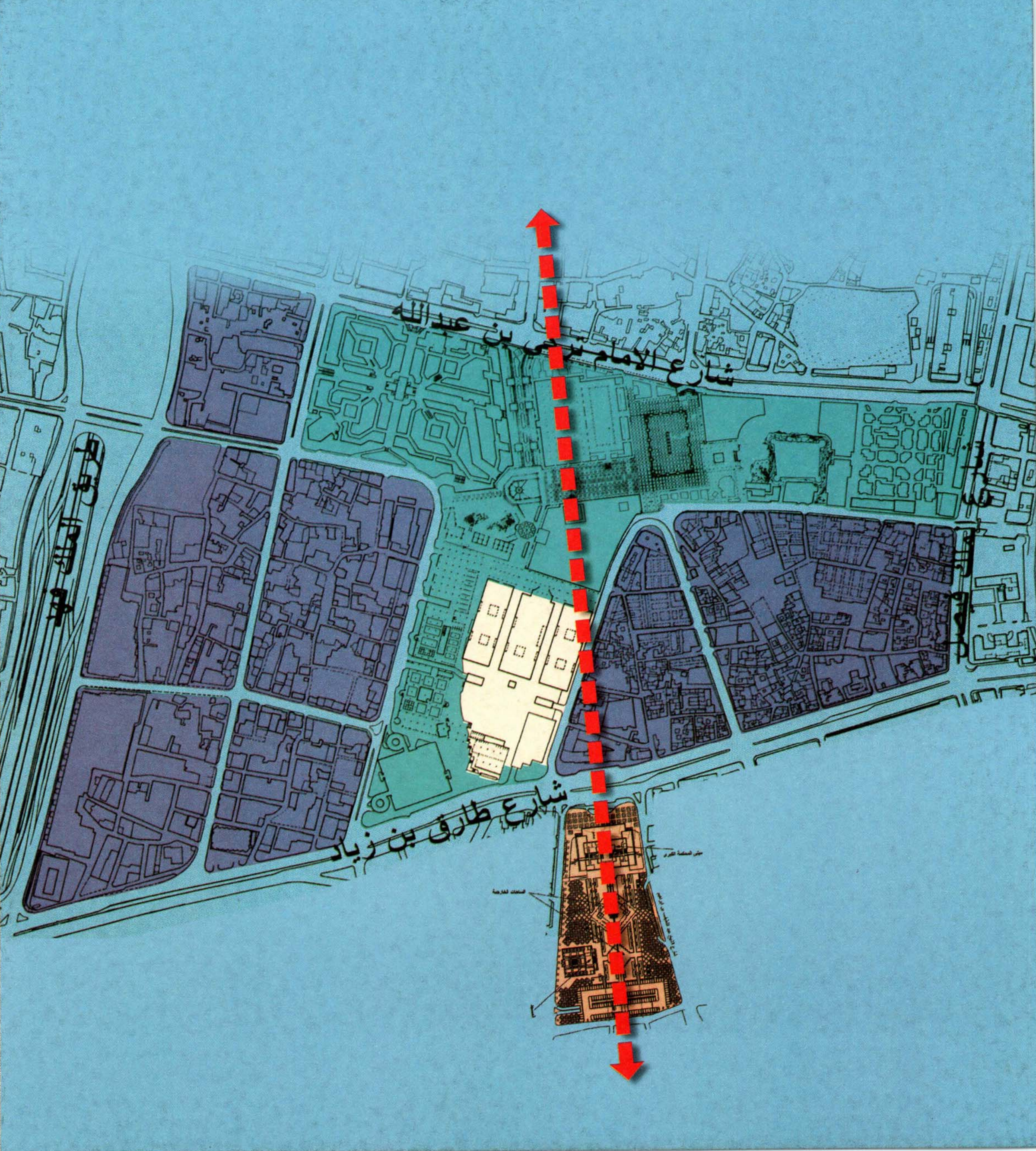
شارع الإمام موسى بن عبد الله
شارع طارق بن زياد

موقع المشروع

تمثل منطقة قصر الحكم التي يقع فيها مبنى المحكمة الكبرى قلب الرياض، وهي المنطقة التي كانت مهوى أفئدة طلبة العلم والدارسين، حيث احتضنت ولعقود طويلة حلقات العلم والدرس التي اتخذت من مساجدها رحاباً لها.

وقد بدء العمل في برنامج تطوير منطقة قصر الحكم في منتصف التسعينيات الهجرية بتنفيذ المرحلة الأولى والتي شملت إمارة منطقة الرياض وأمانة مدينة الرياض وشرطة منطقة الرياض، ومن ثم تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج التطوير التي اشتملت على جامع الإمام تركي بن عبدالله وقصر الحكم والميادين والساحات العامة والطرق المحيطة وبعض بوابات الرياض القديمة وأجزاء من سورها القديم، واكتملت أعمال هذه المرحلة عام ١٤١٢هـ..

كما أعدت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض خطة ومنهجاً للمرحلة الثالثة من تطوير منطقة قصر الحكم، تقوم الهيئة في هذه المرحلة بأعمال التخطيط وإدارة التطوير إضافة إلى تزويد المنطقة بالمرافق والخدمات العامة، والقيام ببعض الأعمال الهادفة إلى تحسين مظهر المنطقة، وتشجيع الاستثمار فيها، ويتم تنفيذ مشروعاتها من قبل القطاع الخاص والقطاع الحكومي، ومن ذلك مشروع المحكمة الكبرى بالرياض، والذي جرى تحديد وظائفه وتصميمه بالتنسيق مع المختصين في وزارة العدل والمحكمة الكبرى بالرياض .

الفكرة التصميمية

تضع الفكرة التصـميميـة للمشروع في الاعتـبار ضرورة الحفاظ علـى الشعور الذي يفترض أن يسـبغه مبنى المحكمة علـى نفسية المراجعين والمتـعاملين مع الأمور القضائية المتمثل في العدل، الذي يأتي كقيمة سـامية عليا يفترض أن يحققها القضاء. لذا جاء تصمـيم المبنى الذي يرتفع شامخاً بشكل متنـاظرٍ ومتساوٍ كرمزٍ للعـدل، كما يعطي المبنى بكتلـته الرأسـية الضـخمـة، وكسـوته الخـارجيـة من حجـر الرياض، والمسطحات الزجـاجيـة في الوسط، وشكله الذي يرمز لبـوابة عملاقـة همزة وصل قوية بين منطقة وسـط المدينة في جزئها الجنوبي، ومنطقة قـصر الحكم، حيث يمثل المبنى بوابة رمزية لمدخل منطقة قصر الحكم من الجهة الجنوبية. كما يجسد التصميم الاسـتـمرارية التاريخـية للنسيج العـمراني المحلي، وضـرورة تناغمه مع مـتطلبات العمـارة المحلية، والواقع العمـراني المحيط بالمشـروع، حيث سيكون مـبنى المحكمة علامـة فارقـة بميدان دخنه على شـارع طارق بن زياد، كمـا سيـمثل المبنى امـتداداً للمحور الممتد من مركز الملك عبـدالعزيز التاريخي شمالاً إلى منطقة قصر الحكم، مما يزيد من ارتباط عناصـر المنطقة، ويُعـزز من دور منطقة وسط المدينة كمـركز إداري وتجاري وثقافي.

الخصائص المعمارية

أدّت المتطلبات الوظيفية والعمرانية للمشروع، والأحياء المحيطة به إلى ضرورة الاتجاه نحو الانتشار الرأسي لتسهيل حركة المراجعين والعاملين في المبنى، إضافة إلى توفير الساحات والميادين التي تحتاجها المنطقة.

ونظراً لظروف المنطقة المناخية غُلِّفت جميع واجهات المبنى بالحجر، مع فتح نوافذ رأسية تساهم في توفير أقصى قدر من الإضاءة لمكاتب المبنى في حدود متطلبات ترشيد الطاقة في مجال التكييف. كما تساهم المساحة الزجاجية الممتدة رأسياً في وسط المبنى في توفير الإضاءة لقاعات المبنى، وصالاته المفتوحة، ويوفر وضعها الغائر داخل المبنى حماية قصوى من أشعة الشمس وتفاوت درجات الحرارة.

جُهز المبنى بعدة أنظمة حديثة ومتطورة مثل نظام إطفاء الحريق بالماء، وآخر بالغاز للأماكن الخاصة بتخزين الوثائق المهمة في المحكمة، وكاميرات مراقبة، ونظام نداءٍ مركزي، ونظام ساعات مركزية، ونظام تحكم متكامل للأنظمة المستخدمة مثل الإنارة والتكييف والإنذار وخلافها، وشبكة متطورة للحاسب الآلي، كما زود المبنى بنظام التخزين الحراري لتوفير ٥٠٪ من الطاقة المطلوبة للتكييف وقت الذروة.

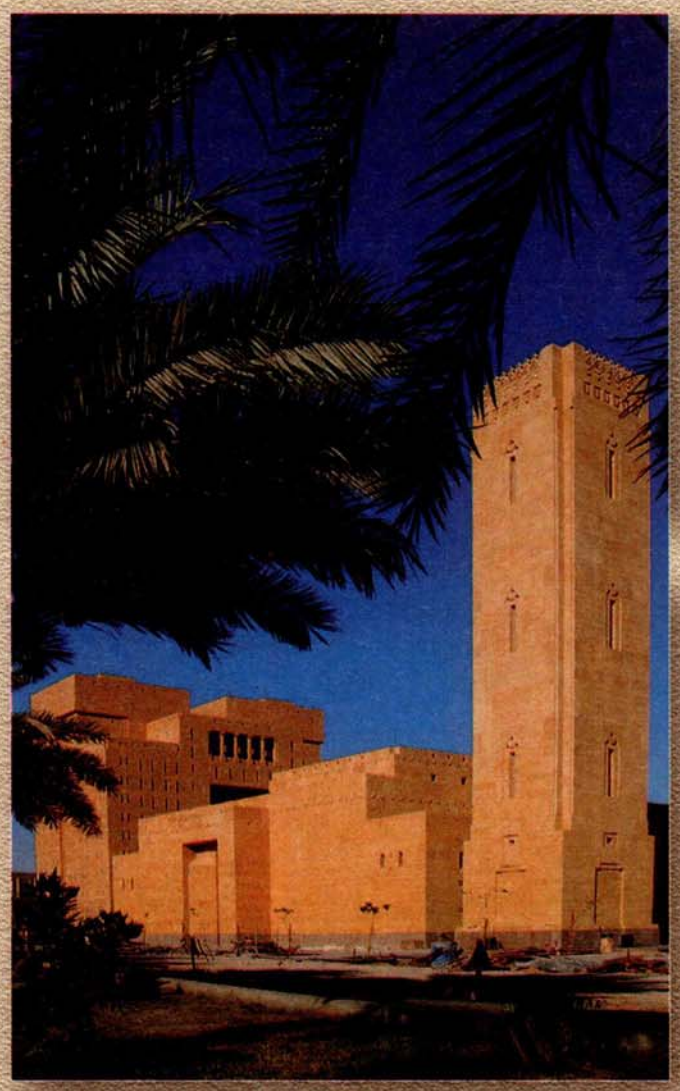

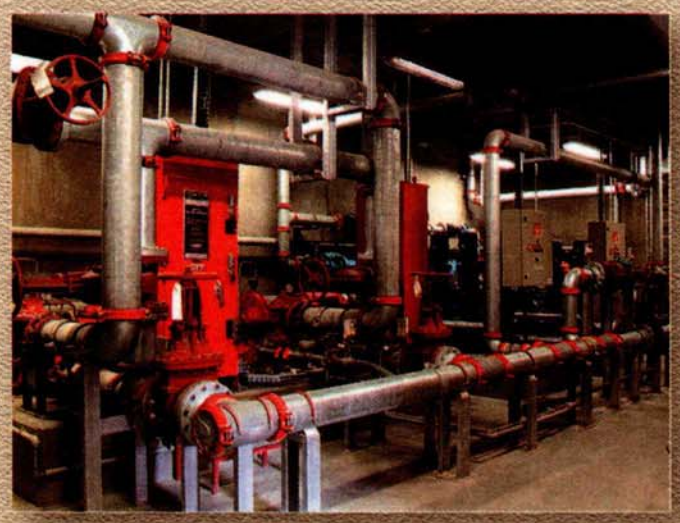

روعي في تصميم المبنى الذي يتخذ شكل البوابة أن يكون بوابة حقيقية بحيث يسمح للحركة الاعتيادية اليومية المنطلقة من الساحات المفتوحة جنوب المبنى إلى شارع طارق بن زياد، ومنطقة قصر الحكم باختراق المبنى عبر بوابته الرئيسية، دون أن يؤثر ذلك على أدائه الوظيفي، ومتطلباته الأمنية والتشغيلية، كذلك توفر المساحة الخلفية المتصلة تناسباً فراغياً بين العلو النسبي للمبنى (١٤ طابق) والمباني المجاورة له، وقد روعي في تصميم المناطق الخارجية أن تكون مسطحات خضراء متصلة بميادين مرصوفة للمشاة والمارة والجالسين مراعاة لظروف الحركة الكثيفة في المنطقة، والمتطلبات المناخية التي تستلزم تشجيرا يناسب ظروف البيئة.

وقد وضع المسجد على الحافة الغربية لأرض المشروع ليساهم بذلك في خدمة سكان الأحياء المجاورة والطرق المحيطة، وتبلغ مساحته ١٥٠٠م٢، ويتسع لـ ٦٠٠ مصلٍ، إضافة إلى مصلى للنساء.

كما يحوي المشروع ١٣٠ موقفاً للسيارات على سطح الأرض للمراجعين، وقبواً استخدم كمواقف للموظفين تتسع لـ ٣٠٠ سيارة بمدخلين منفصلين، إضافة إلى مكاتب الصيانة ومستودع بيت المال.

الحركة في مبنى المحكمة

يستدعي عمل المحاكم وطبيعة مراجعيها كثافة عالية في الحركة داخل مبنى المحكمة، بالإضافة إلى تباينٍ في نوعية المستخدمين لدوائر المحكمة من قضاة وشهود ومراجعين ورجال أمن ومُحَاكمين وغيرهم، كما ينبغي أن يكون المبنى ملائماً لحركة كبار السن والعجزة والمرضى والصغار والرجال والنساء، لذلك اعتمد مبدأ الانتشار الرأسي لتقصير المسافات على المراجعين والموظفين العاملين، وهذا المبدأ يُسّهل حشد المكاتب الخدمية حول محور من عشرة مصاعد

لتكون قـريبـة من الزوار والمراجـعين، ويسـهل التعرف والاستدلال عليها.

أدى اختلاف طبـيعة المستفـيدين من المحكمة إلى اتخاذ إجـراءات دقيقة ومـضمونة لتـيسير الحـركة داخل المبنى، فهناك القـضاة وكبـار المسؤولين الذين يحتاجون إلى الخصـوصية في العمل، وهناك بعض المرتادين الذين تستدعي حركتهم في المبنى ترتيبات أمنيـة خاصة تحـفظ لهم حـقهم في الخـصوصـية والسرية، كمـا وضعت جميع العناصـر ذات العلاقة بالمراجعين في الطابقين الأرضي والأول.

الوحدات الوظيفية في المبنى

يتكون مبنى المحكمة من أربعة عشر طابقاً تشتمل على ٣٢ مكتباً قضائياً، وخمس دوائر قضائية، إضافة إلى مكتب رئيس المحكمة، ومقر بيت المال، والمكاتب الإدارية، ومكتبة متخصصة، وقاعة للاجتماعات، كما يحوي قبو المبنى على قاعة رئيسة متعددة الوظائف تتسع لمائتي شخص، ومكاتب أمنية وسكن أفراد الحراسة.

ويمثل المكتب القضائي الوحدة الوظيفية الرئيسة في المحكمة، والتي صممت في بساطة معمارية ثرية تؤكد هيبة القضاء، واختيرت لها المواد الطبيعية مثل

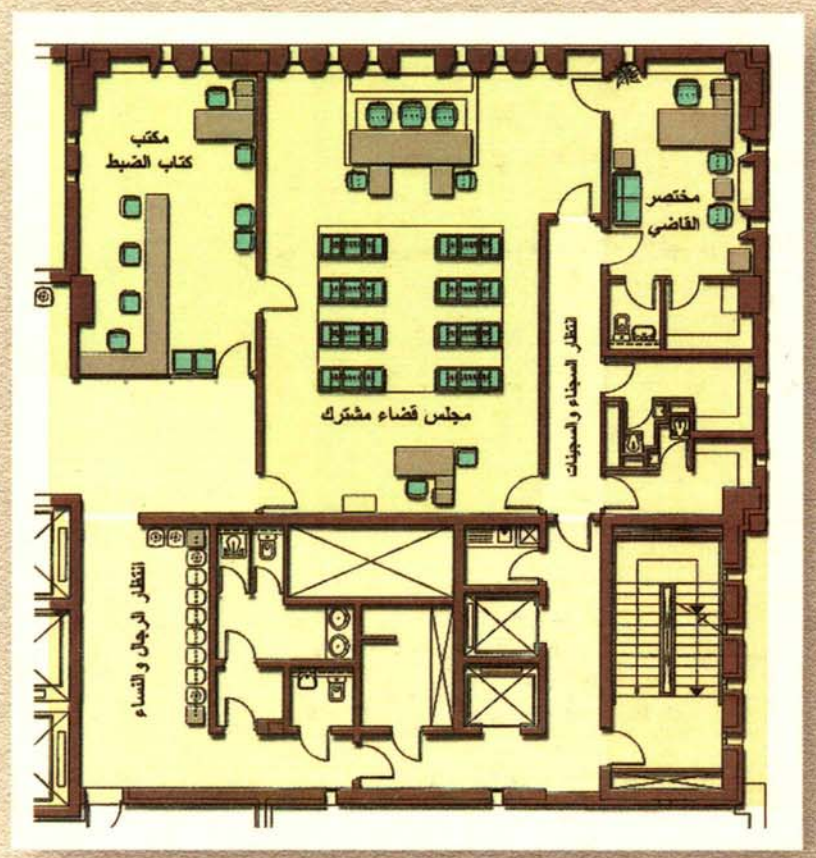

دائرة قضائية

الرخام والخشب في اندماج متجانس مترابط بألوانها المناسبة لتأكيد هذه البساطة، كما اختير الجرانيت الأخضر، والرخام الأبيض في تشطيب البهو الرئيسي للأدوار المتكررة، والذي يعمل كموزع رئيسي للجلسات القضائية.

ويتكون كل من المكتب القضائي والدوائر القضائية من مجلس قضاء، ومكتب للقاضي، ومكتب لكتاب الضبط، إضافة إلى غرفة لانتظار السجناء، وأخرى للسجينات، ومكان لانتظار الرجال، وآخر للنساء، ومكتب للسكرتارية، والاستقبال.

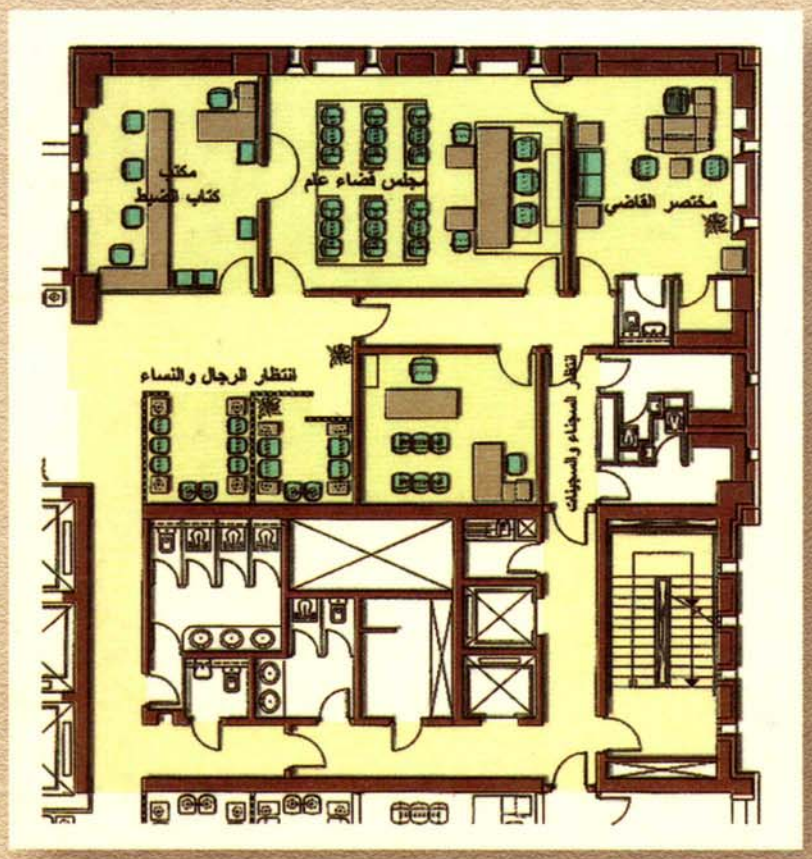

مكتب قضائي

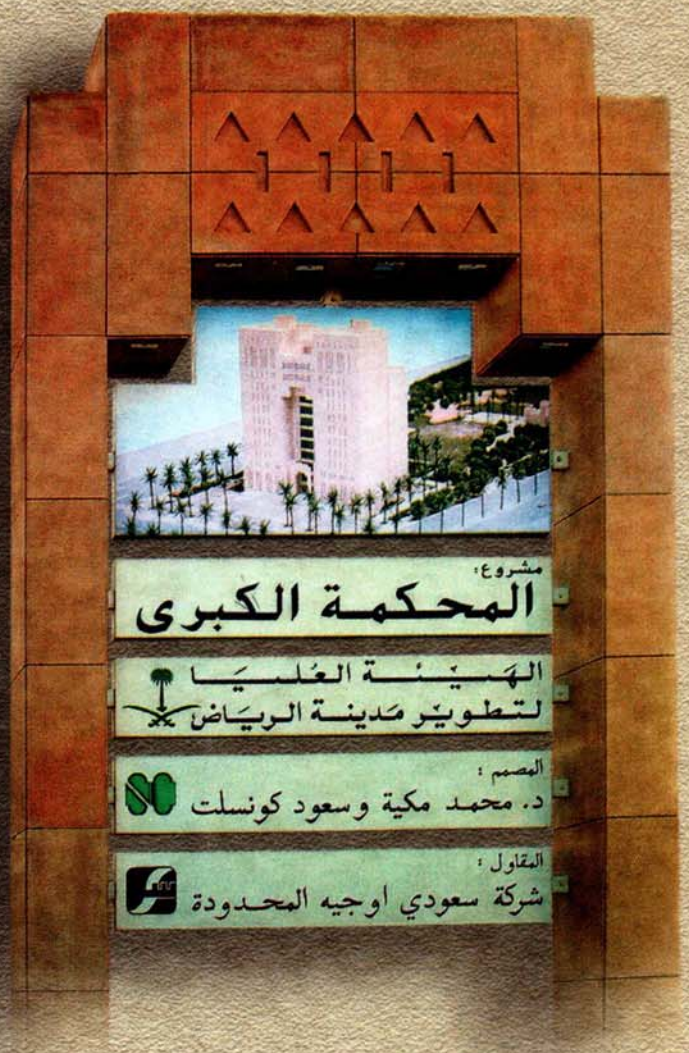
مشروع:
المحكمة الكبرى
الهيئة العليا
لتطوير مدينة الرياض
المصمم :
د. محمد مكية وسعود كونسلت
المقاول :
شركة سعودي اوجيه المحدودة

الهَيئة العُليا
لتطوير مَدينة الرياض